العرب
الجمعة 2021/10/01
السنة 44 العدد 12196

دبي تدشن أكبر حدث اقتصادي عالمي منذ الجائحة

1.5 في المئة مساهمة «إكسبو 2020» المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات

تتجه أنظار رواد الأعمال والشركات والخبراء إلى دبي التي تحتضن فعاليات معرض إكسبو 2020، أكبر حدث اقتصادي عالمي منذ الجائحة والأول في الشرق الأوسط بهذا الحجم؛ حيث يعتبره المختصون منصة مهمة للإمارات والقوى الاقتصادية الأبرز لتحقيق مكاسب مزدوجة من بوابة الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في الابتكار.

فتح دروب الاستثمار في المستقبل

دبي – تستعد مدينة دبي لاستقبال الملايين من الزوار مع انطلاق "إكسبو 2020" الجمعة الذي تم تأجيله عاما كاملا بسبب كوفيد – 19، ويعتبر الحدث الاقتصادي الأبرز على مستوى العالم منذ تفشي الجائحة في ظل تقديرات بقدوم 25 مليون زائر على مدار ستة أشهر.

ولن يكون المعرض، الذي ينظم كل خمس سنوات بالتناوب بين مدن يتم اختيارها كان آخرها ميلان الإيطالية في 2015، منصة فقط للمبتكرين من شتى أنحاء العالم للمساهمة في إيجاد حلول جديدة وفعالة لمجموعة من أكثر التحديات إلحاحا تواجه العالم، بل تتوقع الإمارات أن تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة من تنظيمه.

ميراي عزام فيدجن

حتى تحافظ دبي على قوتها يجب أن تستمر في جذب الشركات

إريك لينكيبه

المعرض منتدى تجاري فالدول تبحث تعزيز موقعها في السوق

وقبل تفشي الجائحة في مارس العام الماضي توقعت شركة الاستشارات إي.واي أن يساهم المعرض بنسبة تصل إلى 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات البالغ نحو 1.4 تريليون دولار (قرابة 380 مليار دولار) كما تشير إلى ذلك البيانات الرسمية.

ورغم وجود شكوك حول حجم طموح دبي من استضافتها للحدث، يتفق خبراء على أن الإمارة معروفة بتحقيق أهدافها؛ فقد كان المطورون يندفعون لتقديم العروض قبل إكسبو في ظل زخم السوق، لاسيما في مجال الضيافة وتجارة التجزئة.

ويرى محللون أنه لا يمكن لأحد إنكار الفوائد التجارية من المعرض، فقد أفضت الاستعدادات للحدث إلى توفير قرابة 277 ألف فرصة عمل جديدة في الإمارات مع أكثر من 5 مليارات دولار من عقود البناء المرتبطة مباشرة بالمعرض.

وتقول ميراي عزام فيدجن، رئيس قسم الاستشارات الاستراتيجية في شركة جي.أل.أل مينا، إن "دبي تهدف دائما إلى رفع مكانتها على خارطة العالم، ولديها نقاط قوة كبيرة في مجال السياحة والأعمال، ولكن للحفاظ على النمو يجب أن تستمر في جذب الشركات".

لكنها تعتقد أن أحد الدوافع الرئيسية وراء المعرض هو تعزيز أوراق اعتماد التكنولوجيا لدبي كجزء من خطط الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

وكان حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم قد قال خلال زيارة قام بها إلى غرفة العمليات والتحكم في إكسبو 2020 قبل أسبوع من انطلاق الحدث "وعدنا بتنظيم حدث سيكون علامة فارقة في تاريخ إكسبو، وفرق العمل تتنافس في ترجمة الوعد إلى إنجاز ملموس مؤكدين جدارتنا كشريك في صنع المستقبل".

وأضاف أن "134 فريقا من 95 جنسية يعملون كفريق عالمي واحد لإطلاق حدث عالمي رائد في دولة جمعت العالم في وقت ومكان واحد".

وحتى يتلاءم المعرض مع التغييرات التي طرأت على الأسواق العالمية بفضل التحول الرقمي، وسرّع الوباء وتيرتها، أطلق المشرفون تطبيقا رسميا وتطبيقا للأعمال، لضمان أن يستفيد الملايين من الزوار استفادة قصوى.

ويتيح التطبيق للمستخدمين التخطيط لزياراتهم إذ يقترح النتائج الأكثر ملاءمة لاهتماماتهم لإنشاء جدول زيارة شخصي يضم الفعاليات التي يرغب الزائر في حضورها والمعالم التي يريد زيارتها في موقع الحدث.

ونسبت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية إلى محمد الهاشمي، الرئيس التنفيذي للتقنية في إكسبو 2020 دبي، قوله إن "المعرض يستضيف العالم في مكان واحد على مدى ستة أشهر، ويوفر للزوار فرصة فريدة لاستكشاف آفاق جديدة والمشاركة في احتفال بالإبداع والابتكار والتقدم البشري والثقافة".

وكان محمد الهاشمي نائب الرئيس الأول للابتكار وتكنولوجيا المستقبل في المعرض قد أكد في تصريح سابق لوسائل إعلام محلية أن أحد الموضوعات الرئيسية لإكسبو 2020 هو "الاتصال، ولا شك في أن التكنولوجيا عامل تمكين".

ويبدو أن المنافع الاقتصادية لن تشمل الإمارات فحسب، بل من المرجح أن يمتد أثرها إلى أغلب الدول المشاركة مع ظهور سباق شرس بين عمالقة التجارة والاستثمار في العالم مما سيعطي الحدث أبعادا تنافسية أكبر.

ونسبت وكالة رويترز إلى إريك لينكيبه، مدير الجناح الفرنسي في إكسبو 2020 دبي، قوله إن "دوره الأكبر لا يزال كمنتدى للتجارة، حيث تخطط جميع الدول والقوى التجارية الكبرى لاستخدام المعرض لإعادة التركيز وإعادة تحديد مكانتها في السوق العالمية".

وسيوفر المعرض للشركات على اختلاف أحجامها والمنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية فرصة غير مسبوقة لتلتقي من أجل دعم اقتصاد عالمي أكثر تنوعا ومرونة لتعزيز البيئة الاستثمارية ودفع دواليب التنمية المستدامة.

ويدرك منظمو إكسبو 2020 دبي الحاجة إلى تقديم فوائد طويلة الأجل باتباع مخطط للمضيفين السابقين لفعاليات إكسبو العالمية؛ فمعرض شنغهاي العالمي الذي تم تنظيمه في 2010 تجاوزت كلفته كلفة أولمبياد بكين عام 2008 إلا أنه حقق أرباحًا في الاستثمار العقاري وتحسين البنية التحتية.

كما سعى معرض ميلان الذي أقيم قبل ست سنوات لاتباع نهج أكثر استدامة ومنح المدينة فرصة أن تكون منصة للترويج لنفسها كوجهة استثمارية.

وتشير التقارير التي رشحت عقب إكسبو 2015 ميلان إلى أن أسعار العقارات ارتفعت بشكل مطرد منذ ذلك الحين، لكن يبدو أنها تعاني قليلا اليوم بسبب الأزمة المالية التي مرت بها إيطاليا قبل الجائحة.

وبالمثل، فإن دبي لديها خطة خاصة مع توقع أن يتضاعف عدد سكانها تقريبا إلى حوالي 5 ملايين بحلول عام 2030.

ويمكن أن يصبح موقع المعرض في نهاية المطاف وجهة سكنية مع توسع دبي وتزايد الطلب على المساكن ذات الأسعار المعقولة والمرافق الملائمة للعائلات التي تساهم في جودة حياة عالية.

وبالإضافة إلى ذلك يتمتع مكان انعقاد الحدث بموقع جيد كمجتمع سكني نظرا لقربه من ثلاثة محركات اقتصادية، هي دبي وورلد سنترال وميناء جبل علي ومدينة خليفة الصناعية (كيزاد).

تراجع البطالة في السعودية لأول مرة منذ عقد

الرياض – كشفت بيانات رسمية الخميس عن تراجع معدل البطالة في السعودية بشكل طفيف خلال الربع الثاني من هذا العام، وهو أدنى مستوى لها منذ الربع الأول من عام 2012.

وتراجعت نسبة البطالة في الفترة بين أبريل ويونيو الماضيين إلى 11.3 في المئة من حوالي 11.7 في المئة في الربع الأول من هذا العام، مما يشير إلى أن التعافي من أزمة فايروس كورونا خسر بعض الزخم.

وتمضي السعودية قدما في إصلاحات اقتصادية منذ العام 2016 لتوفير الملايين من الوظائف ضمن سياسة التوطين وتقليص العمالة الأجنبية قدر المستطاع.

وتهدف الحكومة إلى خفض نسبة البطالة إلى 7 في المئة بحلول 2030، لكن تلك الخطط عطلتها جائحة كوفيد – 19، التي دفعت أسعار النفط للتراجع. قبل أن تعاود الارتفاع في الفترة الأخيرة بعد تخفيف قيود الإغلاق الاقتصادي.

وبلغت البطالة مستوى قياسيا مرتفعا بحوالي 15.4 في المئة في الربع الثاني من العام الماضي، لكنها انخفضت بوتيرة سريعة منذ ذلك الحين، لتصل إلى مستويات ما قبل الجائحة في الربع الأول من العام الجاري.

ومع ذلك أشارت الإحصائيات أن وتيرة الانخفاض تباطأت في الربع الثاني، بينما أشار مسح لأنشطة الأعمال هذا الشهر إلى تراجع حاد في نمو الإنتاج في القطاع الخاص.

وبحسب هيئة الإحصاء، زادت البطالة بين صفوف النساء السعوديات لتصل إلى 22.3 في المئة في الربع الثاني للعام الجاري من نحو 21.2 في المئة في الربع السابق.

وبلغ إجمالي المساهمة في قوة العمل، للسعوديين وغير السعوديين، نحو 60.8 في المئة في الربع الثاني انخفاضا من 61.1 في المئة في أول ثلاثة أشهر من العام.

وانكمش اقتصاد السعودية، الذي يعتبر الأكبر في المنطقة العربية، بواقع 4.1 في المئة خلال العام الماضي متضررا من انخفاض أسعار الخام والقيود المرتبطة بفايروس كورونا والتي أثرت على القطاعات الاقتصادية غير النفطية الناشئة.

وقالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني في وقت سابق هذا الأسبوع إنها تتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد الخليجي في المتوسط 2.4 في المئة بين عامي 2021 و2024.

ودشّنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية في مايو الماضي برنامجاً تحت اسم "نطاقات المطوّر" بهدف توفير وظائف جاذبة للمواطنين لزيادة حصة مشاركتهم في سوق العمل بالقطاع الخاص.

وقالت الوزارة في ذلك الوقت إن البرنامج سوف يسهم في توفير أكثر من 340 ألف وظيفة للمواطنين حتى عام 2024.

سوق العمل تجني ثمار الإصلاح

البنك الدولي يخصص مليارَي دولار في شكل منح للسودان

الخرطوم – أعلن رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس خلال زيارته إلى الخرطوم عن تخصيص المؤسسة المالية مليارَي دولار في شكل منح للسودان خلال العام المقبل.

وبحث مالباس الخميس مع رئيس الحكومة الانتقالية السودانية عبدالله حمدوك الوضع الاقتصادي للبلاد، وكيفية مساعدة البنك له حتى يتمكن من الخروج من نفق الأزمة الاقتصادية تدريجيا.

وتعتبر هذه الزيارة الأولى لأكبر مسؤول في البنك منذ خمسة عقود تقريبا إلى البلاد، وهي تأتي بعد أن تمكن المانحون الدوليون من حشد جهودهم من أجل مساعدة السودان على العودة إلى إجراء معاملاته التجارية والمصرفية مع بلدان العالم.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى مالباس قوله إن "البنك وصندوق النقد الدوليين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مستعدون لمساعدة السودان لتخطي الصعوبات الاقتصادية ودعم الانتقال الديمقراطي" في البلاد.

وأضاف "حضرت إلى السودان رفقة وفد على مستوى عال من البنك الدولي، لمساندة البلاد لعبور هذه المرحلة الصعبة".

وقبل اجتماعه مع حمدوك، أكد مالباس في تغريدة على حسابه في تويتر أن البنك الدولي "يرغب في دعم جهود السودان لخفض الفقر ودعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لجميع السودانيين".

وكانت مستشارة وزير المالية للتعاون الدولي هبة محمد علي قد أكدت الأربعاء الماضي اتفاق الخرطوم مع البنك الدولي لتمويل 17 مشروعا كبيرا تشمل الطاقة والري والزراعة بتكلفة مليارَي دولار.

ديفيد مالباس

البنك يرغب في دعم جهود السودان لخفض الفقر ودعم النمو

وأثمرت تحركات السودان على الساحة الدولية لإيجاد حل لجبل الديون القديمة، والذي يقف حجر عثرة أمام فرص إنعاش الاقتصاد المنهك، عن حصوله نهاية العام الماضي على تسهيلات أميركية تفوق المليار دولار.

وجاء ذلك بعد وقت وجيز من شطب الولايات المتحدة اسمه من قوائم الإرهاب، ليبدأ فعليا في معركة إصلاح الاقتصاد الذي تدمّر بفعل الحظر.

وسدد السودان ديونه للبنك الدولي في مارس الماضي، بقرض تجسيري من الولايات المتحدة، مما جعله مؤهلا لتلقي تمويل تنموي.

وتصطدم الخرطوم بعقبات كثيرة قبل معالجة الاختلالات في التوازنات المالية وكبح مستوى التضخم الذي تجاوز 400 في المئة ودعم العملة المحلية المترنحة أمام الدولار وفتح ورشة كبيرة لإعادة ترميم البنية التحتية المتهالكة ووقف العجز الكبير في الموازنة والميزان التجاري وكذلك الديون.

ومع ذلك، لدى الحكومة الانتقالية آمال كبيرة في أن يساهم المانحون الدوليون في وضع خطة شاملة على المديين القصير والمتوسط وصياغتها وفقا لأولويات الحكومة.

ونفذت الحكومة التي شُكلت عقب الإطاحة بالبشير إصلاحات مؤلمة شملت تقليص دعم الطاقة وتحرير سعر صرف الجنيه مع تطبيق البلاد برنامجا إصلاحيا شاملا تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

وفي ظل حكم البشير، فقد السودان قدرته على الاقتراض من الخارج أو جذب الاستثمار الأجنبي مع تراكم ديون قدرها صندوق النقد بأكثر من 50 مليار دولار.

وكان السودان قد طلب العام الماضي من صندوق النقد التدخل لمساعدته في إصلاح اقتصادي، وهو مطلب رئيسي لتخفيف الديون على البلد الذي يرزح تحت وطأة أزمة مالية خانقة من أجل البدء في ترميم مجمل النشاط الاقتصادي المصاب بالشلل.

وحصلت البلاد مؤخرا على إلغاء جزء من ديونها المستحقة لنادي باريس، حيث قال إيمانويل مولين رئيس النادي إن "نادي الدائنين الرسميين وافقوا على إلغاء 14 مليار دولار وإعادة هيكلة ما يتبقى من 23 مليار دولار مستحقة عليه".